

Distr.
GENERAL

A/AC.109/PV.1412
23 October 1998

الجمعية العامة



ARABIC

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر حرفي للجلسة الثانية عشرة بعد الألف والأربعمئة

المعتودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الأربعاء، ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٢، الساعة ١٠/٣٠

(بابوا غينيا الجديدة)

السيد لوهيا

الرئيس:

افتتاح الأمين العام للدورة

بيان للأمين العام

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠افتتاح الأمين العام للدورة

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أُعلن افتتاح دورة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام ١٩٩٣.

بيان للأمين العام

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل كل شيء أود أن أشكر رئيس اللجنة

الخاصة السفير ريناغي ريناغي لوهيا، ممثل بابوا غينيا الجديدة، البلد الذي انضم إلى اللجنة منذ سنتين.

وأنتم، سيدي، رئيس بارز، وإنني أشعر ببالغ الامتنان لكم على ذلك. وأود أيضا أن أشكر أعضاء اللجنة

الأخرين الذين اضطلعوا بولايتهم في السنة الماضية بجدية.

وأود أن أتهنئ هذه الفرصة مرة أخرى للترحيب بعضوي اللجنة الجديدين: غرينادا والجمهورية

التشيكية. ويمثل الجمهورية التشيكية مندوب أسهم بقدر كبير في الماضي في أعمال اللجنة ممثلا لجمهورية

تشيكوسلوفاكيا السابقة. ولهذا يوجد في الواقع بعض الاستمرارية في التغيير.

إن الحقيقة التي مفادها أن اللجنة لا تزال، بعد أكثر من ٣٠ سنة من تشكيلها، تقبل أعضاء جندا

دليل ساطع على الأهمية التي لا تزال الدول الأعضاء توليها لعملية تصفية الاستعمار. ويشهد هذا أيضا

على القيمة التي تتمتع بها اللجنة.

إن نجاح الأمم المتحدة في ميدان تصفية الاستعمار سلم به عالميا. ولا يساورني أدنى شك في أن

الجهود الدؤوبة التي بذلتها اللجنة بالنيابة عن الشعوب المستعمرة قد عززت إلى حد كبير احترام حق هذه

الشعوب في تقرير المصير. وإن اللجنة، خلال هذه الفترة، سعيها منها إلى الاضطلاع بولايتها، نظرت على

نحو منتظم في الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد درست الطلبات والالتماسات من

مختلف الأطراف وقد أرسلت بعثات زائرة إلى عدة أقاليم.

وإن اللجنة من أجل تعبئة الرأي العام بشأن مسألة تصفية الاستعمار قد بذلت أيضا جهودا كبيرة

من أجل تنوير الشعب وزيادة وعيه. وقد قدمت تقارير عديدة إلى الجمعية العامة في السنوات الماضية،

بالإضافة إلى قيامها بالمراقبة في بضعة استفتاءات حول تقرير المصير.

أما غرينادا، وهي بلد جزري في البحر الكاريبي، فهي دولة عضو مؤهلة بشكل فريد، بفضل عوامل جغرافية وديموغرافية، للإسهام ببصائر قيّمة في حل المشاكل التي تواجه الأقاليم الصغيرة. إن تطلعات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تتفهمها وتعكسها بشكل واضح دول مثل غرينادا حصلت على استقلالها في العقود الأخيرة. وإنني لعلني يقين بأن اللجنة ستستفيد من تجاربها الماضية. وإننا لمحظوظون حقا بأن يكون بين صفوفنا هذا الصديق القوي الإيمان للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

إن المجتمع الدولي واللجنة الخاصة يؤكدان دوماً أن كل الشعوب لها الحق في متابعة تنميتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون تخويف أو عرقلة أو ضغوط من أي تدخل خارجي. وما زلنا جميعاً هنا ملتزمين بتلك المبادئ، وسنظل نشجعها ونعمل على النهوض بتحقيقها الكامل.

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ اتخذت الجمعية العامة القرار ٤٧/٤٣ الذي أعلن الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً يتيح لها أن تنظر في خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين وأن تعتمد هذه الخطة. واعتمدت الجمعية العامة هذه الخطة في عام ١٩٩١، وهي أمامنا هنا وعلينا أن ننفذها من الآن فصاعداً.

إن الهدف النهائي للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار هو التنفيذ الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من خلال ممارسة سكان الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي لحق تقرير المصير والاستقلال. وعلى المجتمع الدولي - جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية، أن توحد جهودها لكي تساعد على نحو فعال الشعوب التي ما زالت خاضعة للسيطرة الاستعمارية على أن تمارس ذلك الحق، وأن تقرر مركزها السياسي في المستقبل بمعرفة ووعي كاملين بالنطاق الكامل للخيارات السياسية المتاحة لها.

وستواصل لجنتنا رصد التطورات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بنفس الاستعراض الوافي والمتمعق الذي شرعت فيه في الستينات وفقاً لتوصية الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠. ونحن ملتزمون بحكم الواجب بأن نعمل وفقاً لهذا الموقف حتى نضي بولايتنا، ولا نقبل الزعم بأن الاستعمار قد انتهى، وهو زعم لا يتصف بالحيادية في أكثر الأحيان، ما دامت هناك بلدان وشعوب، بغض النظر عن حجمها وموقعها، لم تمارس بعد حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

وستواصل اللجنة بنشاط، في غضون هذا العام، فحص حالات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي ما زالت مدرجة على قائمتها، مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات معينة، مثل التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الأقاليم - ومعظمها أقاليم جزرية صغيرة تواجه مشاكل خاصة ومعقدة. وللمساعدة في تطوير مؤسسات سياسية حرة، ولكفالة أن تمارس تلك الشعوب بحرية حقها في تقرير المصير بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) يتعين على اللجنة أن تعالج كل مسألة من تلك المسائل، وأن تعد للجمعية العامة توصيات محددة وواقعية. وعلى حين أن أحد الأهداف الرئيسية لولايتنا هو تعزيز الوعي بعملية تقرير المصير في تلك الأقاليم، والتأكد من أن سكانها تتاح لهم فرصة التعبير بحرية عن آرائهم بشأن مستقبلهم، لا ينبغي أن تغيب عن بالنا ضرورة أن تكون اقتراحاتنا مصممة بحيث تلبى الاحتياجات الخاصة لهذه الشعوب.

وفي هذه السنة، أكثر من أي وقت مضى، ستقوم اللجنة، لدى اضطلاعها بدراساتها المتعمقة للحالة في كل إقليم، باغتنام كل فرصة للاستماع إلى آراء الشعوب المعنية، وسنستمر في دعوتها للاشتراك في أعمالنا. ونأمل حقا في أن تواصل الدول القائمة بالإدارة تيسير اشتراكها.

وكما حدث في السنوات السابقة، ستستمع اللجنة أيضا إلى ملتسمين، فمازلنا نعلق أهمية كبرى على المعلومات القيّمة للغاية التي يقدمونها للجنة على مر السنين بصفة منتظمة، سواء كان ذلك على المستوى الشخصي أو عن طريق ممثلي المنظمات غير الحكومية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي المنظمات غير الحكومية على الدور الهام الذي تواصل الاضطلاع به في عملية إنهاء الاستعمار.

كما ستواصل اللجنة الإصرار على الاستمرار في إرسال بعثات زائرة الى الأقاليم أو استئنافها حيثما أوقفت. فلا يمكن لأي بيان أو ورقة عمل، مهما كانت دقتها، أن يحل محل الاتصال المباشر الذي لا يمكن أن يتم إلا بواسطة البعثات الزائرة. ولا ينبغي اعتبار هذه البعثات الزائرة وسيلة للطعن بالمعلومات التي تقدمها الدول القائمة بالإدارة أو للتشكيك فيها، بل ينبغي، بدلا من ذلك، اعتبارها أفضل فرصة لاستكمال تلك المعلومات وإجراء تقييم موقعي للتقدم الذي أحرزه السكان في الإعداد لمستقبلهم. وعلاوة على ذلك، فإن البعثات الزائرة هذه يمكنها، من خلال ما تتيحه من حوار وتبادل لوجهات النظر، أن تعزز تعاوننا مع الدول القائمة بالإدارة. ولهذا السبب أود أن أنتهز هذه الفرصة، في هذه الجلسة الافتتاحية، لأناشد مرة أخرى الدول القائمة بالإدارة راجيا منها أن تمكن اللجنة من القيام بزيارة بعض الأقاليم في هذا العام. وأود أيضا أن أؤكد على أن المعلومات المقدمة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق لا غنى عنها لعمل هذه اللجنة، وإنتي ممتن للذين يوفرون هذه المعلومات بشكل منتظم.

ندرك جميعا أن مهمة اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها تصبح أقل صعوبة عندما تخظى بالتعاون الكامل من جانب الدول القائمة بالإدارة. ولهذا السبب قامت اللجنة في السنوات الثلاث الماضية باتخاذ عدد من الخطوات لتحسين مستوى هذا التعاون وجعله أكثر فعالية. وإنتي أنوي متابعة الحوار مع الدول القائمة بالإدارة بالنيابة عن أعضاء اللجنة وبمساعدهم طبعاً.

إن مسؤوليات الأمم المتحدة، كما تعلم اللجنة، لا تقتصر على الاستعراض الدوري للحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ففي كل عام تقوم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في القرارات الصادرة عن كل منهما، بدعوة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة الى الإسهام في تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) عن طريق تقديم المساعدة التقنية وغيرها الى تلك الأقاليم من أجل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. وستواصل اللجنة، كما فعلت في الماضي، استعراض وتقييم التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي أو يتوخى اتخاذها في تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. ولئن كانت اللجنة تعي بشكل كامل الحاجة الى الاستثمارات الأجنبية كوسيلة لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الأقاليم، فإنها ستواصل التأكد من أن الأنشطة المتصلة بها لا تشكل أية عقبة في طريق ممارسة حق تقرير المصير في تلك الأقاليم.

في الختام، اسمحوالي أن أذكر اللجنة الخاصة وأعضاءها بمسؤوليتنا الجماعية عن الاحترام الكامل للتنفيذ التام والناجح لإعلان الجمعية العامة الخاص بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار وخطه عمله بحلول عام ٢٠٠٠. وينبغي أن يشكل ذلك إطاراً لعملية إنهاء الاستعمار في السنوات المتبقية من القرن العشرين. ومن أجل تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة، سنكون بحاجة إلى تدابير إبداعية ومرنة. وأن اللجنة تنوي، دون الانحراف عن المبادئ المكرسة في الميثاق، ووضعة في اعتبارها جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، أن تسهم بنصيبها في النهج الجديد اللازم. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أن أؤكد على أن المشاركة والتعاون الفعالين من جانب أعضاء اللجنة والدعم والمساعدة المستمرين من جانب الأمين العام وموظفيه أمور لا غنى عنها بالفعل.

مرة أخرى، أود بالنيابة عن أعضاء اللجنة أن أشكر الأمين العام على حضوره معنا اليوم وافتتاح أعمالنا في هذا العام.

أطلب من أعضاء اللجنة البقاء في مقاعدهم ريثما اصطحب الأمين العام إلى خارج قاعة مجلس الوصاية.

تنظيم الأعمال (A/AC.109/L.1793 و L.1794)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الأعضاء، في الوثيقة A/AC.109/L.1793، مذكرة من الأمين العام يوجه فيها انتباه الأعضاء إلى القرارات والمقررات المتصلة بعملنا في عام ١٩٩٣. ومعروض على الأعضاء أيضاً، في الوثيقة A/AC.109/L.1794، مذكرة قمت بإعدادها وهي تتضمن مقترحات بشأن الطريقة التي قد ترغب اللجنة في اتباعها في تنظيم أعمالها في هذا العام.

السيد أنصاري (الهند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، السيد الرئيس ونواب الرئيس، على انتخابكم مرة أخرى لقيادة هذه اللجنة الهامة في سنة ١٩٩٣. إن انتخابكم بالإجماع مرة أخرى إنما هو اعتراف بالعمل الجيد المنجز في السنة الماضية، وتعبير عن الثقة التي تتمتعون بها فيما بين أعضاء هذه اللجنة.

ويمكن لهذه اللجنة أن تفخر بحق بأنها شاركت في أحد الإنجازات المرموقة للأمم المتحدة، أي تصفية الاستعمار. ويتضح هذا من عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، الذي انخفض من ٦٤ في عام ١٩٦١ إلى ١٨ في عام ١٩٩٢. وإننا نكرس أنفسنا من جديد، في هذا العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، من أجل هدفنا: ألا وهو أن نظهر العالم من الاستعمار في القرن الحادي والعشرين.

ونحن إذ نقرب من نهاية رحلتنا، يشهد العالم فجر عهد جديد بعد نهاية الحرب الباردة، وبهذا تتاح للأمم المتحدة والمجتمع العالمي فرصة تاريخية لبلورة مصير العالم نحو الأفضل. ومن الطبيعي تماما أن نأخذ، نحن في هذه اللجنة، هذه التطورات بعين الاعتبار أيضا، وأن نعمل بروح بناءة وعملية، وبواقعية ومرونة سياسية، سعيا إلى تحقيق هدفنا النبيل.

وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن الهند لن تدخر جهدا في الإسهام في نجاح هذه اللجنة؛ وأن التزام الهند الراسخ والمبدئي بقضية إنهاء الاستعمار معروف جيدا لجميع أعضاء هذه اللجنة وللعالم أجمع. الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى أعضاء المكتب الآخرين.

السيد أدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن أحر تهاني وفد الكونغو على انتخابكم من جديد رئيسا للجنة. وذهني أيضا أعضاء المكتب الآخرين، ونود، بصفة خاصة أن ترحب بحرارة بمقرنا الجديد، السيد العطار.

لقد شهدنا جميعا أن جهودكم في إطار اللجنة الخاصة - بالرغم من أن بلدكم لم يصيح عضوا فيها إلا منذ فترة قصيرة تزيد على سنتين قليلا فقط - وهي جهود جديرة بالثناء، كانت مبررا كافيا لإعادة انتخابكم. وهذه أيضا علامة على أن أعمالنا ستوجه بمهارة في هذه السنة، وأنها، وهذا هو الأهم، ستحقق نتائج إيجابية.

إن مهمة اللجنة لم تستكمل؛ وقد أكد الأمين العام ذلك الآن في بيانه الاستهلالي. وينبغي أن توجه الجهود، أولاً وقبل كل شيء، نحو إجراء بعض الإصلاحات التي أصبحت ضرورية نتيجة للمناخ الدولي الجديد؛ وهذه الإصلاحات ينبغي أن تستعيد كلا من فاعلية لجنتنا وموضوعيتها. ولا يساورني أدنى شك في أن جهود لجنتنا ينبغي أن تبذل بالطبع في تعاون وثيق مع الدول القائمة بالإدارة. وهذه هي المهمة التي ينبغي أن نضطلع بها.

إن المشاورات التي تعتزمون إجراؤها قريباً، سيدي الرئيس، لتشكيل فريق عامل، أرجو أن تحقق، مرة أخرى، نتائج إيجابية حتى نستطيع أن نواصل، مع الدول القائمة بالإدارة، العمل من جديد في إطار الميثاق من أجل التحقيق الكامل لأهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار بنهاية القرن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم للكونغو، وهو صديق عزيز

للجنة ولي شخصياً، على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى أعضاء المكتب.

السيد بورسو (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ

بأن أهنئكم على انتخابكم بالإجماع مرة أخرى رئيساً، وأن أهني، بالطبع نواب الرئيس والمقرر، ولن أكرر بالكامل ما سبق أن قيل ببلاغة بأن إعادة انتخابكم امتياز تستحقونه تماماً.

منذ ثلاثة أيام فقط احتفلت غرينادا بالذكرى التاسعة عشرة لاستقلالها، وقد واجهنا طوال السنوات التسع عشرة هذه تحديات صعبة للغاية؛ ولكننا تجاوزناها جميعاً وخرجنا منها شعباً أكثر قوة وأكثر صلابة. وفي السنوات التسع عشرة تلك احتفلنا أيضاً بمناسبات من الفخر والبهجة ما كنا عرفناها لو لم نتح لنا الفرصة لأن نرفع علمنا كل صباح وننزله كل غروب. واليوم، يشرف بلدي، غرينادا، أن ينضم إلى عضوية اللجنة الخاصة، كما يشرفني شخصياً باعتباري ممثلاً له.

وأود أن أوجه كلمة شكر خاصة إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الأمين العام أيضاً، لكلمات الترحيب

الرقيقة التي وجهتموها إلي غرينادا.

ظل التزام غرينادا بإنهاء الاستعمار راسخاً طوال فترة عضويتها في الأمم المتحدة. وفي السنة

الماضية، تشرفت غرينادا باستضافة الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى المعقودة احتفالاً باليوم الدولي

للقضاء على الاستعمار. وبعد ذلك، وفي نفس السنة، استضافنا الاجتماع الأول لبلدان البحر الكاريبي

غير المستقلة، وفي ذلك السياق، استضعفنا المشاورات التي جرت بين رئيس هذه اللجنة ووزراء لجنة التعاون والتنمية الكاريبية ضمن سلسلة من المشاورات مع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية التي تناولت الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي أيار/ مايو من هذه السنة سوف نستضيف اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الكاريبي الذي يتوخى أن تستمر فيه تلك المشاورات.

إن عضوية غرينادا في هذه اللجنة تأتي في وقت هام للغاية في تاريخ اللجنة. وتفكر حكومتي في المشاكل العديدة التي تواجه اللجنة والمسائل الحساسة المتصلة بحل هذه المشاكل. وبسبب الدور الحيوي الذي يتعيّن على غرينادا أن تلعبه في منطقة البحر الكاريبي وعلاقتها مع المجتمع الدولي، فإنها تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة اللجنة في تعزيز مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية وهي تتقدم نحو تقرير المصير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الممثل الدائم لغرينادا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

فيما يتعلق بالاقترحات الواردة في الفقرة ١ من المذكرة، يبدو أن الأعضاء متفنون على أن تباقي اللجنة على فريقها العامل وعلى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة. إذا لم أسمع اعتراضاً فسيتقرر ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم من إشارات تلقيتها أن الأعضاء متفقون على أن السفير عمر عرضاوي ممثل تونس، والسيد حسين لطفي هرmez أبادي ممثل جمهورية إيران الإسلامية سيكونان عضوين في مكتب اللجنة الفرعية. في غياب أية إشارات أخرى، أعتبر أن اللجنة توافق على ذلك. تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الفقرتان ٢ و٣ من مذكرتي (A/AC.109/L.1794) تتعلقان بتوزيع مقترح للبنود وبالإجراءات اللازمة للنظر فيها. ويلاحظ أن غالبية الاقتراحات تركز على آراء جرى التعبير عنها في دورتنا التي انعقدت السنة الماضية، وأعتقد أنها ستيسر إنجاز أعمالنا لهذه السنة على نحو فعال. أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، يود وفد بلدي في البداية أن يعرب عن ارتياحه لرؤيتكم مرة أخرى رئيسا لهذه اللجنة الهامة. ومما يدعو الى التشجيع البالغ أن اللجنة الخاصة حظيت بدبلوماسي محنك لقيادة مداولاتها معروف بخبرته في قضية إنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد، نشيد بكم على النتائج الإيجابية التي تحققت في العام الماضي، ونحن على ثقة بأن قيادتكم وآراءكم الحكيمة ستفضي أيضا الى نجاح جهودنا المشتركة. ولبلوغ تلك الغاية يؤكد وفدي كامل تعاونه ومؤازرته لكم في اضطلاعكم بواجباتكم.

نود أيضا أن نبلغ تهانينا الى أعضاء المكتب الآخرين على توليهم مناصبهم. ويسعد وفد بلدي أن يرحب بغيرينادا بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة. إن عضويتها هي أصلح وأنسب ثناء لغيرينادا على إسهامها في عملية إنهاء الاستعمار الأمر الذي ظهر مؤخرا جدا في عقد الحلقة الدراسية الإقليمية في سانت جورج.

ونود أيضا أن نرحب بوفد الجمهورية التشيكية، وإننا على ثقة بأن ممثل الجمهورية التشيكية، الذي شارك بحماس وأسهم في أعمال اللجنة الخاصة العام الماضي، سيعزز أيضا، بما يقدمه من إسهام، أعمال لجننتنا لهذا العام.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بالسيد العطار، مقررنا الجديد.

إن وفد بلدي يأسف لأن مسألة مزعومة تسمى مسألة تيمور الشرقية لا تزال مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة. ولقد أوضحنا، في مناسبات عديدة سابقة، أن شعب تيمور الشرقية مارس حقه في تقرير المصير وحقق الاستقلال بالاندماج مع جمهورية إندونيسيا في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦. فضلا عن ذلك، فإن قرار شعب تيمور الشرقية قد اتخذ وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتحديدا القرارات ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٥). فمن المضحك إذن أن اللجنة الخاصة التي تقوم ولايتها على تنفيذ عملية إنهاء الاستعمار، تكرر وقتها الثمين لمناقشة مسألة استعمارية انتهت قبل ما يزيد على ١٦ عاما. إن استمرار النظر في هذا اللاموضوع هو بمثابة تشكيك في مبادئ إنهاء الاستعمار التوجيهية الواردة في القرارين ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥).

ومن المعروف رسميا أيضا أنه خلال عملية إنهاء الاستعمار، أبقيت الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة على علم تام بالوضع في المقاطعة.

ومنذ عملية الاندماج، يحظى الناس في تيمور الشرقية، بوصفها المقاطعة السابعة والعشرين في جمهورية اندونيسيا، بجميع الحقوق والمكاسب التي يكفلها دستور اندونيسيا، لجميع المواطنين في المقاطعات الأخرى في الدولة. واليوم، فإن رفاهية أهالي تيمور الشرقية التي تحققت من خلال التنمية المدهشة التي شهدتها المقاطعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن تعزيز حقوقهم الدينية والثقافية، هي النتيجة المباشرة لالتزام الحكومة الإندونيسية والسكان المحليين بأن تتساوى تيمور الشرقية مع المقاطعات الأخرى في البلد.

ونود أيضا أن نذكر اللجنة الخاصة بأن شعب تيمور في جميع أرجاء المقاطعة قد شارك بحرية في حزيران/يونيه الماضي في الانتخابات الإندونيسية العامة التي آلت إلى انتخاب ممثلين في مجالس نواب المناطق ومجلس النواب الوطني. وفي تيمور الشرقية، أدلى ٣٦٩ ٠٤٦ شخصا بأصواتهم، معظمهم لصالح الفريق العامل الحاكم المعروف بغولكار. إنه الانتخاب العام الثالث الذي يشارك فيه شعب تيمور الشرقية منذ استقلاله عام ١٩٧٦، وذلك تأكيد واضح لرغبة الشعب في أن يشارك، على نحو كامل، في الحياة الوطنية لإندونيسيا وما تشهده من تقدم، وفي أن يعرب عن عزمه على ممارسة حقوقه ومسؤولياته

الديمقراطية كما يكتفلها الدستور. علاوة على ذلك، إن شعب المقاطعة، من خلال ممثليه في الهيئة التشريعية للمقاطعة، انتخب مؤخرا أيضا السيد أبيليو سوريس ليحل محل الحاكم السابق ماريو كاراسكالو. والسيد سوريس هو الحاكم الخامس الذي يتسلم منصبه منذ اندماج المستعمرة السابقة مع إندونيسيا. إن اللجنة الخاصة ما فتئت تواصل النقاش حول موضوع ينبغي ألا يكون مدرجا في جدول أعمالها في المقام الأول. فإذا كانت المسألة هي النهوض بالتطلعات السياسية والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لشعب تيمور الشرقية وحمايتها، فالجواب هو دعم القرار الذي اتخذته شعب تيمور الشرقية في العيش بسلام ووثام، والتمتع بالحرية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي بوصف تيمور الشرقية المقاطعة السابعة والعشرين في جمهورية إندونيسيا.

وإندونيسيا، من جهتها، ما برحت تظهر باستمرار من خلال أعمالها الرغبة الكاملة في التعاون مع الأمين العام من أجل استكشاف السبل والوسائل، بمقتضى ولايته العامة، الآيلة الى تحقيق تسوية شاملة ومقبولة دوليا لمسألة ترى إندونيسيا أنها لم تعد منذ زمن مسألة على الإطلاق. وأن أي محفل آخر، بما في ذلك هذه اللجنة، لن يقدم ما هو مفيد، بل يمكن أن يقوض جهود الأمين العام في البحث عن تسوية مشرفة للنزاع بين البرتغال وإندونيسيا. لذلك آن الأوان والى الأبد أن نشطب هذا البند عن جدول أعمال اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أؤكد لممثل إندونيسيا أن التحفظات التي

أعرب عنها ستدون كاملة في المحضر الحرفي لهذه الجلسة.

أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد ريبيرو تيليس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء

أن أهنئكم، سيدي، بحرارة بالغة على إعادة انتخابكم رئيسا للجنة الخاصة، وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين.

أود أن أعلق باختصار على ما قاله للتو ممثل إندونيسيا. فكما ذكرنا مرارا، تتعلق مسألة تيمور الشرقية بثلاثة من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. أول هذه المبادئ هو عدم استخدام القوة وعدم شرعية القهر العسكري كوسيلة للتوسع الإقليمي. الثاني هو حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير. والثالث هو احترام حقوق الإنسان الأولية والحريات الأساسية.

إن جميع هذه المبادئ لا يزال يجري انتهاكها على نحو صارخ في تيمور الشرقية على مدى ١٧ عاماً تقريباً.

لقد قال ممثل إندونيسيا إن شعب تيمور الشرقية مارس بالفعل حقه في تقرير المصير. إن هذا ليس موقف الأمم المتحدة ولا موقف المجتمع الدولي الذي لم يعترف قط بأن عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية قد انتهت. إن إندونيسيا لم تمتثل حتى الآن لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

إن البرتغال، في المقام الأول، لا تدافع عن مصالحها هي، إنها تكافح من أجل حقوق شعب تيمور الشرقية الذي يلتزم بإزاءه بالتزامات أدبية وتاريخية وقانونية.

وحكومتني، وفاء منها بمسؤولياتها بصفتها الدولة القائمة بإدارة إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي، قدمت للأمين العام، في ٧٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، اقتراحا بالشروع دون شروط مسبقة وتحت رعاية الأمين العام، في حوار مع إندونيسيا ومع جميع الأطراف المعنية مباشرة، بهدف التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لهذه المسألة.

ليست لدينا أية مطالب بالسيادة على الإقليم، ونحن مستعدون لأيّة تسوية تقوم على التعبير عن الإرادة الحرة لشعب تيمور الشرقية ويقبلها المجتمع الدولي.

ونأمل صادقين أن يسود الحس السليم في نهاية المطاف، وأن تعترف إندونيسيا بأنه لا يمكن أن يبنى حل دائم على إنكار الحريات الأساسية للشعب التيموري.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أكد لممثل البرتغال أن تعليقاته ستعكس في المحضر الحرفي لهذه الجلسة.

السيد عرضاوي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أعرب لكم عن مبلغ سرورنا لرؤيتكم مرة أخرى تتراأسون أعمال اللجنة. لقد رأيناكم في هذا المنصب في العام الماضي، ولاحظنا كيف تدافعون بشجاعة وإنكار ذات عن مبادئ الأمم المتحدة النبيلة بشأن إنهاء الاستعمار.

نتوجه بالتواهي أيضاً إلى سائر أعضاء المكتب، ولا سيما للوجه الجديد بيننا، السيد العطار. نرحب وندمنا له كل نجاح في عمله. اسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالعضوين الجديدين في اللجنة، الجمهورية التشيكية وغرينادا. إن الجمهورية التشيكية ليست عضواً جديداً تماماً هنا، فنحن نعرف زميلنا الذي كان دائماً يشاطرننا شواغلنا في مساعيها لإرساء الحقائق في اللجنة. ويسعدنا أن نراه معنا مرة أخرى. ويسرنا أيضاً أن نرى غرينادا التي شاركت في أعمالنا في العام الماضي، وتكرمت باستضافة حلقة دراسية عن إنهاء الاستعمار في الكاريبي في حزيران/يونيه الماضي، لقد شعرنا آنذاك أن غرينادا بلد يأخذ اللجنة مأخذ الجدم، وإننا لنرحب بوجودها هنا.

أود أيضاً أن أشكر كل من أرادوا لتونس أن ترأس اللجنة الفرعية مرة أخرى. وسنكون سعداء بتولي هذه المهمة، وسنضطلع بها بكل ما تتطلبه من إخلاص وجهود.

أنتقل الآن إلى المسألة التي تعرض لها زميلانا ممثلا إندونيسيا والبرتغال. إنها مسألة بالغة الأهمية. لقد كانت مصدر قلق لنا في العام الماضي، وأرى أنها ستثير القلق هذا العام أيضا. يجب ألا نسمح للضغوط ومختلف الأفكار التي نسمع عنها في مختلف أنحاء العالم بأن تقلقل بلداننا. بلدان العالم الثالث المنتمية إلى حركة عدم الانحياز. إننا نعلم أن إندونيسيا استردت إقليمها أصبح ينتمي إليها الآن لما يقرب من ١٧ عاما، وأن إندونيسيا تمارس سلطتها على ذلك الإقليم. ويجري الآن التماس الأسباب والأعذار، كما يجري إدخال عنصر جديد - وهو الدين. إننا نشهد حملات صليبية جديدة في شتى بقاع العالم - في البوسنة وغيرها. ولا ينبغي أن نسمح بتقطيع أوصال بلداننا وبتربعض أقاليمها وبث الشقاق في اللجنة، عن طريق ذرائع مضللة.

في الدورة السابعة والأربعين التي ما زالت مستمرة، تقرر في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بالمقرر ٤٠٢/٤٧، إرجاء النظر في مسألة تيمور الشرقية إلى الدورة الثامنة والأربعين. غير أننا لم نصل بعد إلى الدورة الثامنة والأربعين، فما زلنا في الدورة السابعة والأربعين. وبالتالي، يقترح وفدي رسميا أن نأخذ في الحسبان الحجج التي ساقتها إندونيسيا، وأن نرجئ النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والأربعين. وحيث أننا ما زلنا في الدورة السابعة والأربعين، فيتعين علينا أن نمثل للمقررات التي اتخذتها بالفعل الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها

إلي وإلى أعضاء المكتب.

أود أن أعرف ما إذا كانت نية وفد تونس أن ينظر في اقتراحه الآن أم أنه سيكون ضمن المجالات التي سننظر فيها لدى استعراض أعمالنا. هل لي أن أسأله بعض الإرشاد؟

السيد عرضاوي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا يهم ما إذا كنا سنتوصل إلى قرار

الآن أو في الجلسة المقبلة، لكن ما يجب أن نفعله هو أن نرد على طلب وفد إندونيسيا. وذلك الوفد، في رأي وفدي، تقدم باقتراح عادل. لقد قال إنه لا يحق لنا أن نناقش مسألة تيمور الشرقية. ومن ثم، لا بد من حسم هذه المسألة، إما الآن أو في جلسة أخرى - وأرى أن الأمر يرجع إليكم لتقرير ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل تونس على توضيحه. وقد أحطنا علما

بالأمر.

ما لم أسمع تعقيبات أخرى، هل لي أن أعتبر أن الأعضاء يوافقون على هذه الاقتراحات الواردة في الوثيقة A/AC.109/L.1794 على أساس إمكانية إدخال التعديلات الواجبة حسبما تمليه التطورات؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا لبرنامج جلسات السنة الذي وافقت عليه الجمعية العامة، من المقرر أن تجتمع اللجنة الفرعية في الفترة بين آذار/ مارس وحزيران/يونيه لاستكمال النظر في البنود المحالة إليها للنظر فيها وتقديم تقرير عنها. أرجو من اللجنة الفرعية أن تستفيد إلى أقصى حد من الوقت المحدود المتاح لها.

ولعل الأعضاء يتذكرون أن اللجنة، في السنة الماضية والسنة التي سبقتها، أنشأت فريقا عاملا كلفته بمسؤولية إعداد توصيات بشأن كيفية زيادة تحسين كفاءة عملها في ضوء التغييرات الجارية في العالم، وهو ما سبق أن أشار إليه الأمين العام في ملاحظاته. وكما يعلم الأعضاء، اعتمدت اللجنة توصيات معينة قدمها الفريق العامل، مكنتها من إجراء بعض الإصلاحات في عملها. وإذ أضع ذلك فاعلم ي اعتباري، أعتزم بعد موافقة الأعضاء، أن أجري مزيدا من المشاورات في المستقبل القريب، بغية إنشاء فريق عامل يتولى نفس المسؤوليات.

وفيما يتعلق بالجلسات العامة للجنة، يتطلب تعقيد المهام التي ينبغي إنجازها هذا العام قدراً كبيراً من المرونة والتكيف المستمر مع الظروف التي قد تطرأ لدى إحراز تقدم في مشاوراتنا غير الرسمية. ولذلك، سنعتقد، كما فعلنا في العام الماضي، جلسات عامة كلما اقتضت الضرورة ذلك، لاتخاذ قرارات بصورة رسمية بشأن عدد من المسائل المعلقة.

وكما ذكرت من قبل، أدوي مواصلة المشاورات غير الرسمية مع أعضاء اللجنة والأطراف الأخرى المعنية حول عدد من المسائل المعلقة. ويحدوني الأمل في أن تيسر هذه المشاورات أعمالنا إلى حد كبير عندما يحين الوقت للبدء بجلساتنا الصيفية. وكما أقرت الجمعية العامة، ومن أجل إتاحة الوقت الكافي للأمانة العامة وللمقرر لإعداد تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة، فإننا سنعتقد هذه الجلسات العامة في شهر تموز/يوليه وسنختتم أعمالنا بنهايته.

وكما يدرك الأعضاء تقوم هذه اللجنة سنوياً باستعراض التدابير الإضافية التي من الممكن اتخاذها للحد من المستلزمات الوثائقية. وإنني إذ أضع في الحسبان التقدم الكبير المحرز في هذا الصدد حتى الآن، أود أن أطلب إلى الأعضاء الاستمرار في أخذ زمام المبادرة في التعاون بشكل كامل مع الجهود التي تبذلها المنظمة.

وأود في هذه المرحلة أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الفقرات ٨ إلى ١٠ من مذكرتي المتصلة باستخدام موارد خدمة المؤتمرات. وكما ورد في المذكرة، قررت الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين وقف العمل بالمادتين ٦٧ و ١٠٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، للسماح بإعلان افتتاح الجلسات وسير المناقشات بدون توافر النصاب القانوني الذي تقتضيه هاتان المادتان. ولذلك فإنني أدوي عقده جلسات اللجنة في الموعد المحدد للاستفادة إلى أقصى حد من الخدمات المتاحة للجنة. وإنني على ثقة من أنني سأحظى بتعاون كامل من جميع الأعضاء في هذا الصدد.

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، أود بالنيابة عن وفد سيراليون أن أعرب لكم عن أحر تهانينا على انتخابكم بالإجماع رئيساً للجنة في هذا العام، وأود أيضاً أن أهنئ بقية أعضاء مكتب اللجنة. وفي الإعراب عن تهانينا الحارة لكم ولزملائكم أود أن أستثني، بالطبع، وفد سيراليون لأننا لا نود أن نهني أنفسنا. ولكنني أقول لكم، سيدي الرئيس، وللجنة، إن بإمكانكم أن تعولوا على الدعم الكامل من جانب وفد سيراليون.

لقد تشرفنا، سيدي الرئيس، بمعرفتكم لسنوات عديدة، وبإمكاننا أن نشهد على خصالكم الشخصية وعلى التزامكم تجاه شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ونحن على ثقة تامة من أنكم ستضطلعون بمسؤولياتكم بما عرف عنكم من جدية والتزام. إن انتخابكم يعد أيضا إشادة ببلدكم العظيم، بابوا غينيا الجديدة. ونحن نعلم أن بابوا غينيا الجديدة، إذا جاز لي القول، من خريجي هذه اللجنة. إننا نعرف التزام حكومتكم وبلدكم إزاء لجنة الـ ٢٤، ومن دواعي سرورنا أن نرى واحدا من أبنائها القديرين يترأس اليوم أعمال هذه اللجنة. وقد لاحظنا في بيانكم الاستهلاكي، سيدي الرئيس، التزامكم المتجدد تجاه شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

إنني أخاطب هذه اللجنة اليوم بمشاعر مختلطة، إذ أراكم، سيدي الرئيس، وموظفي الأمانة العامة تواصلون الاضطلاع بأعمال اللجنة. فأنا حزين لأن اللجنة لا تزال قائمة. وكان بودي أن أشهد اختفاء اللجنة، وانقراضها، ولكنني أعلم أنه ما لم تمارس شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحق في تقرير المصير، وإلى أن تفعل ذلك، فستبقى أعمال ينبغي للجنة إنجازها.

ولن آخذ المزيد من وقت اللجنة. مرة أخرى أود أن أهنئ الرئيس وبقيّة أعضاء المكتب تهنئة حارة، وأود أن أطمئنهم جميعا بأن بإمكانهم دوما الاعتماد على مؤازرة وفد سيراليون وتعاونته.

السيد هيدالغو باسولتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أولا أن أضم صوت كوبا إلى من سبقوني في الإعراب عن التهاني لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة لدورة عام ١٩٩٣. ويسرنا للغاية أنكم تقودون أعمالنا. ولعلكم تدركون أن انتخابكم لا يعد إشادة بتفانيكم لقضية مناهضة الاستعمار فحسب بل أيضا بالمهارة التي أبديتها في قيادة لجنتنا في الدورة السابقة. كما نرحب بإعادة انتخاب زميلينا، ممثلي سيراليون والجمهورية التشيكية، ونرحب بإعادة انتخاب الجمهورية العربية السورية لمنصب المقرر، ممثلة بشخص السيد العطار. إننا نهنئهم على انتخابهم الذي يستحقونه عن قدرة.

ومن دواعي سرور كوبا الخاص أن ترى جزيرة غرينادا الشقيقة بيننا بوصفها أحد الأعضاء الجدد في لجنتنا، وكذلك وجود الجمهورية التشيكية - وجودها المتجدد إذا جاز لي القول. إن وجودهما فيما بيننا يعد دليلا واضحا على تصميم الأمم المتحدة على المضي قدما في أعمال جوهريّة، أعمال إنهاء الاستعمار.

يود وفدي ببساطة أن يؤكد من جديد أنه سيتعاون بالكامل وسيدعم بالكامل جهود هذه اللجنة لتنفيذ ولايتها بالقضاء على الاستعمار في عام ٢٠٠٠.

التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بالدعوة التي وجهت إلى الرئيس للمشاركة في الدورة التاسعة والخمسين للجنة التنسيق من أجل تحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، المقرر عقدها في أروشا من ١٠ إلى ١١ شباط/فبراير ١٩٩٣، والتي عممت على أعضاء اللجنة في المذكرة المساعدة ٩٣/١ الصادرة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أود أن أبلغ الأعضاء بأنتي قد أرسلت بالنيابة عن اللجنة رسالة تضامن إلى لجنة التحرير.

وفيما يتعلق بالدعوات التي وجهت إلى اللجنة، أقترح أن تخولني اللجنة بإجراء مشاورات، حسب الاقتضاء، تتصل بمشاركتها أو خلاف ذلك في هذه الاجتماعات وغيرها وبمستوى التمثيل لدى قبول الدعوات.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الجلسة المقبلة للجنة ستعلن في "يومية" الأمم

المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠